Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/312

مَنهَجِيّة المُبَرِّدِ في الاِسْتِدْلالاتِ النحْوِيّة

Methodology of AL-Mobard in grammar evidences

أ.د/ الوليد حسن علي مُسَلَّم . كلية العلوم والآداب بحايل عسير . جامعة الملك خالد . المملكة العربية السعودية

المرسل: amosalam1977@gmail.com
تاريخ لإرسال 2019/12/12 القبول :2020/02/01 تاريخ النشر 2020/06/15

E . ISSN : 506-2602X
ISSN : 2335 - 1969
الصفحة من : 106 إلى 127

المستخلص:

هدفُ هذا البحثِ هو إبرازُ مَنْهَجِيَّةِ المُبَرِّد في الاِسْتِدْلَالَاتِ النَّحْوِيّة من خلال كتابِهِ المقتضب، واتّبعَ الباحثُ فيه المنهجَ الاستقرائيّ والوصفيّ والتحليليّ، ولإنجاز هذا الهدف فقد تمّ القيامُ بأمرين اثنين: حَصرُ أدلةِ المبرّد النحوية، والتي بلغت أربعةً، هي: السماعُ والقياس والإجماع والاستصحاب.

والثاني: بيانُ منهجيتِهِ في التعاملِ معها، فوُجِد أنه جعل القرآن الكريم وقراءاته مصدر السماع الأول، ثم الشعر، وفيه ابتعد عن رواياته الشاذة والمجهولة، ثم لغات العرب لاسيما اللغة الحجازية والتميمية، ثم الحديث النبوي الشريف لكن بقلة، كما أنه جعل القياس معتمدا عليه واشترط فيه الكثرة، واستخدم فيه علل: إيثار الخفة ومنع اللبس والحمل على النظير والعوض، وصيّر إجماع العرب وإجماع البصريين حجةً لا تجوز مخالفتها، ونظر للاستصحاب بعين الاعتبار فاعتمده في تقرير عديدٍ من المسائل النحوية.

الكلمات المفتاحية: منهجية – المبرد – الاستدلالات – النّحو – المقتضب.

Abstract:

The evidences of AL-Mobard in his book (the brief) are hearing, measurement, consensus and alastsahab. And the source of the hearing is the Holy Quran and its readings then the poetry then the languages of Arab and then the Hadith but few. He also made the measurement dependent on it and stipulated the abundance, made the consensus of argument cannot be violated and considered the alastsahab in the decision of many grammatical issues.

Keywords:

methodology - AL-Mobard - evidence – grammar - the brief.

المقدمة:

يُعدُّ المُبَرِّد (210– 286هـ) إماماً من أئمة النحو، وقد انتهت إليه رئاسةُ النحويين في زمانه، وكتابه المقتضب هو أقدم ما وصلنا من كتب النحو بعد كتاب سيبويه [1]. وقام المُبَرِّد فيه بعمل كبير في الاستشهاد للقواعد النحوية، ولقد استشهد المُبَرِّد في المقتضب باثنتي عشرة وستمائة أية، وخمسة أحاديث، وواحد وخمسين وسبعمائة بيت شعري، واثنين وأربعين قولاً من أقوال العرب. فوجدتُ بذلك مادة علمية غزيرة لمنهجيته في الاستدلالات النحوية.

أهداف البحث:

1– دراسةُ منهجيّة المُبَرِّد في الاستدلالات النحوية حسبما وردت في المقتضب.

2– إلقاء الأضواء على كتاب المقتضب الذي هو الكتاب الثاني بعد كتاب سيبويه في النحو.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في حصر الأدلة النحوية التي اعتمد عليها المُبَرِّد في تقرير القواعد النحوية وتقعيدها من خلال كتابه المقتضب، وتفصيل القول في آرائه ومنهجيته فيها.

منهج البحث ومحتواه :

لإنجاز هذا البحث وتحقيق نتائجه فقد اتّبع المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي.

ويتكون من مقدمة وخاتمة وأربعة مباحث، الأول: منهجية المُبَرِّد في السماع. الثاني: منهجيته في القياس. الثالث: منهجيته في الإجماع. الرابع: منهجيته في الاستصحاب.

المبحث الأول : منهجية المُبَرِّد في السماع

عرف ابن الأنباري السماع بأنّه: ((الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة))[2]. وقد جعل المُبَرِّد السماعَ الدليل الرئيس للنحو العربيّ، وصيّر له مصادر، **أولها القرآن الكريم وقراءاته:** فأورد في كتابه المقتضب ما يربو على ستمائة شاهد قرآنيّ، فتكون بذلك الشواهد القرآنية هي الشواهد الأوفر حظاً بين شواهده الأخرى، وتارة يورد المُبَرِّد

الشاهد القرآنيّ منفرداً به في الاستدلال على المسائل النحوية، مثل قوله تعالى: ﴿سَوَاء عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾ الأعراف: ١٩٣، فاستدل بهذا الشاهد على جواز مجيء الجملة الاسمية بمعنى الجملة الفعلية، فـ(أَنتُمْ صَامِتُونَ) في موضع صمتّم[3]، وتارة يجمع الشاهد القرآنيّ مع شاهد شعري، لكنه يجعل الشاهد القرآنيّ في موضع الصدارة، مثل قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ الإنسان1، فاستدل به على أن (هل) تكون أحياناً بمنزلة (قد)؛ لأنها تخرج عن حدّ الاستفهام[4]، وتارة يؤخر الشاهد القرآنيّ، لكنه يعطيه العناية ويمنحه الهيمنة، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ المرسلات: ١١، فاستدل به على أنه متى انضمت الواو من غير علة فهمزها جائز، مثل وجُوه: أصلها (أُجوه) وأُقتت إنما هي فُعِّلت من الوقت، وكان أصلها (وُقِّتت)[5]. وتارة يحسم به الخلاف ويرجح به بين الأقوال، مثل قوله تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ الأحزاب: ١٨، رجح به أن اسم الفعل (هَلُمَّ) يكون للواحد والاثنين والجمع على لفظ واحد، وهذه لغةٌ حجازية[6]. وتارة أخرى يبطل به آراء الآخرين، مثل قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ يوسف:31، استدل به على أن (حاشَ) استخدمَ فعلاً لدخوله على حرف، ولحذف الألف الثانية منه، خلافاً لسيبويه الذي قال بحرفيته مطلقاً[7]. ويرى المُبَرِّد أنّ القراءات القرآنية مصدر للسماع، غير أنه ضبط الاستشهاد بها بأن تأتي موافقة للقياس، ومتى ما خالفت القياس فإنه يردُّها، ويطعن فيها ويلحنُّها. وأورد المُبَرِّد في المقتضب ستين آية، واثبت لكلّ واحدة منها وجهين متواترين للقراءة، وطعن في سبع منها، ووصفها باللحن على النحو الآتي:

1- قال الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ النساء: 1. قراء الجمهور بنصب (الأرحامَ) وقراء حمزة بجرِّ (الأرحامِ). وقال عنها المُبَرِّد: ((قراءة حمزة لها بالجرّ لا تجوز إلّا أن يضطر إليه شاعر، مثل:

فاليومَ قَرَّبت تهجونا وتشتُمنا فأذهب فما بك والأيامِ من عجب[8].

وهو مذهب البصريين، وعندهم ينبغي إعادة الجار، ومن أجازه فعلى قبح، والقرآن إنما يُحمل على أشرف المذاهب)[9].

2- قال الله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ النساء: ٩٠. هكذا قراء السبعة (حصرتْ)، واختار المُبَرِّد قراءة (حصرةً)، وهي قراءةٌ غيرُ متواترة ليعقوب بن إسحاق الحضرمي؛ وذلك لأنها قريبة إلى قياس العربية في دلالتها على الحال، وقراءة (حصرت) بالمضي تدل على الدعاء لا تدل على الحال[10].

3- قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾ إبراهيم:22. هكذا قرأ الجمهور، وقرأ حمزة (بمصرخيِّ) بكسر الياء. وقال المُبَرِّد: ((ولعلها من وهم القراء؛ فإنه قلّ من يسلم منهم من الوهم، ولعله ظنّ أنّ الباء في (بمصرخيِّ) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك))[11].

4- قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ الحج: ١٥. قرأ عاصم وحمزة و الكسائي بتسكين لأم (لْيقطع)، وهي قراءةٌ متواترةٌ، وقال المُبَرِّد معلقاً عليها: ((وإسكان لأم (لْيقطع) لحنٌ؛ لأنّ هذه اللام لو سُبقت بالفاء أو الواو لكان جائزاً؛ لأنهما يصبحان وكأنهما من نفس الكلمة، أما وأنها سُبقت بـ (ثم) فهي لحنٌ؛ لأن ثم منفصلة من الكلمة))[12].

5- قال الله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ الكهف: ٢٥. قرأ بعض القراء بإضافة (ثلاث مائةِ سنين) وهي قراءة سبعية، وقال عنها المُبَرِّد: ((وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة))[13].

6- قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ (3) وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ (4) وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ الجاثية: 3 – ٥. قرأ (آيات) بالنصب في الموضعين الثاني والثالث حمزةُ والكسائي، وقال المُبَرِّد معلقاً على هذه القراءة: ((فعطف على (إن) وعلى (في) وهذا عندنا غير جائز))[14].

7- قال تعالى: ﴿وإنّ كلاً لمّا ليوفينهم ربك أعمالهم﴾ هود: ١١١. قرأ عاصم وحمزة وابن عامر بتشديد (لمّا) وخففها الباقون، وقال المُبَرِّد في قراءة التشديد: ((تشديد(لمّا) لحنٌ، لا تقول العرب: إن زيد لمّا خرج))[15]. وأورد في المقتضب اثنتين وعشرين قراءةً شاذة، وخطّأ ثلاثاً منها هي:

1- قال الله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرَ لِمَن يَشَاء وَيُعَذِّبَ مَن يَشَاء وَالله عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ البقرة: ٢٨٤. قرأ ابن عباس، والأعرج: (فيغفرَ) بنصب الراء، وهي قراءة شاذة. قال عنها المُبَرِّد: ((إذا عطفت في الجزاء، فيجوز الجزم والرفع، والنصب، قبيحٌ. وقد قُرئ هذا الحرفُ على ثلاثةِ أضربٍ: بالجزم والرفع والنصب))[16].

2- قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلا مَا تَشْكُرُونَ﴾ الأعراف: ١٠. القراءة المتواترة (معايش)؛ لأن الياء في مفردها أصلية(عيش). أما قراءة (معائش) فشاذةٌ، وأعترض المُبَرِّد عليها قائلاً: ((لا تهمز "معايش"؛ لأنها يعني الواحدة - مفعلة الياء من الفعل، فلذلك لم تهمز إنّما يهمز من هذا ما كانت الياء فيه زائدة مثل مدينة ومدائن))[17].

3- قال تعالى: ﴿قال يا قومِ هَؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾هود: ٧٨. هكذا القراءة المتواترة بضم (أطهر)، وقرأها ابن مروان وعيسى بن عمر بفتح (أطهرَ) وهي من الشواذ، وقد حكم عليها المُبَرِّد بأنها لحنٌ فاحشٌ؛ وذلك لأن ضمير الفصل عنده لا يقع إلا بين معرفتين كالمبتدأ والخبر، أو ما كان أصله مبتدأ وخبراً، وهذا يتضح بقوله: (كان زيدٌ هو العاقل) فتجعل (هو) ابتداء والعاقل خبره، وإن شئت قلت: (كان زيد هو العاقل) فتجعل (هو) زائدة، فكأنك قلت: كان زيد العاقل، وإنما تكون (هو وهما وهم) وما أشبه ذلك زوائد بين المعرفتين أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات، نحو: خير منه. ومن الواضح أن (هنّ) في الآية وقعت بين معرفة ونكرة، وإن قال قائل إن أطهر منصوب على الحال، فلا يصح في مذهبه أن يقع ضمير الفصل بين الحال وصاحبه، ولهذا نسب اللحن إلى القارئ[18]. وأقولُ: إنّ المُبَرِّد رَدَّ شيئاً من القراءات المتواترة متعللاً بضرورة التحليق بأسلوب القرآن، وحمله على أشرف المذاهب العربية[19]، وهذا أمر غير مقبول منه؛ لأنّ القراءة متى ما ثبت تواتُرها فلا يجوز ردها بحجة مخالفة اللغة، قال الداني: ((القراءة إذا تواتر نقلُها، فلا سبيل لردها؛ لأن القراءة إذا ثبتت بالنقل الصحيح المتواتر، فلا يردُّها فشو لغة، ولا قياس عربية))[20]. وردُّ القراءات المتواترة جرأةٌ مرفوضة، وكان على المُبَرِّد أن يفعل مثل ما فعل سيبويه، والذي كان لا يتعرض للقراءة بالتخطئة إذا أتت مخالفة لقياسه النحوي، وصرح بأن القراءة لا تُخالفُ؛ لأنها السنّة[21]. وقال ابن الحاجب: ((المصير إلى قول القراء أولى من المصير إلى قول

النحويين؛ لأن القراء ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت متواترة وما نقله النحويون آحاد))[22]. وقال الفخر الرازي: ((أنا شديد العجب من هؤلاء النحويين، إذا وجد أحدُهم بيتاً من الشعر ولو كان قائلُه مجهولاً يجعله دليلاً على صحة القراءة وفرح به، ولو جعل ورودَ القراءة دليلاً على صحته كان أولى))[23]. وقال الصفقاسي: ((القراءة لا تتبع العربية، بل العربية تتبع القراءة؛ لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع، وهو نبينا صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم))[24]. وقال أبو حيان: ((القراءة سنة متبعة ويوجد فيها الفصيح والأفصح، وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر))[25]. وربما رد المُبَرِّد بعض القراءات المتواترة قبل أن يبلغه تواترها، فليس كلُّ نحوي حافظاً للقراءات المتواترة، وحينما يرد المُبَرِّد قراءة متواترة فإنه لا يُسلّم بتواترها، ولعله تأثر في ذلك بشيخه أبي حاتم السجستاني الذي يعد أكثر النحويين رداً للقراءات. وأقول: ردُ القراءة الشاذة وتلحينها أمرٌ غير مقبول أيضاً، فالقراءة الشاذة عرّفها ابن الجزري بقوله: ((هي التي وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي قراءة لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين. ومتى أختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أُطلق عليها ضعيفة أو باطلة، وقولنا في الضابط: ولو بوجه، نريد به وجهاً من وجوه النحو سواء كان أفصحَ أم فصيحاً، مجمعاً عليه، أم مختلفاً فيه))[26]. فالشاذة ليس المقصود بها الضعيفة أو الباطلة كما هو واضح من تعريف ابن الجزري المتقدم، وقال ابن جني: (القراءة الشاذة وإن وصفت بالشذوذ فهي أقوى سنداً وأصح سماعاً من كلّ ما احتجوا به من كلام العرب)[27].

ثاني مصادر السماع كلام العرب: فقد تأثر المُبَرِّد بمنهج سيبويه فاستقى كثيراً من شواهده وخاصة كلام العرب، فاستعان بها في تثبيت قواعده النحوية، بل بنى عليها آراءه التي تفرّد بها، ويتضمن كلام العرب الذي جعله المُبَرِّد أدلة نحويّةً ما يلي:

أ- **الشعر**: وفي خلاصة لمنهجية المُبَرِّد في الاستدلال بالشعر أقول:

الشواهد الشعرية التي أوردها المُبَرِّد في المقتضب بلغت واحداً وستين وخمسمائة شاهد، واستشهد بالشعر الجاهليّ، ولاسيما شعر الأعشى وامرئ القيس والنابغة الذبيانيّ، واستشهد بشعر صدر الإسلام، ولاسيما الفرزدق وجرير ورؤبة وذو الرمة وحسان. وأغلب شواهد المُبَرِّد هي شواهد سيبويه، فقد أورد ثمانين وثلاثمائة شاهد من شواهد سيبويه، بالإضافة لما أخذه من المازني والأصمعي، وأبي زيد، وبعض أعراب زمانه. ولم يستشهد بشعراء عصره العباسيين، فهو كغيره من البصريين في موقفهم من كلام العرب، لا يأخذون إلا ممن عاش في كبد الصحراء ولم يخالط أهل الحواضر كقبيلة قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يأخذ عن غيرهم. والمُبَرِّد حذا حذو أسلافه من علماء اللغة، والدارس لتراثه يجد ذِكرَ هذه القبائل. وقد يروى له سماعاً عن عُمارة بن عقيل وآخرين. وابتعد المُبَرِّد عن الروايات الشعرية الشاذة، حيث قال: ((القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة))[28]. فقد حكم بعدم جواز دخول (يا) النداء على المعرف بـ (أل) نحو: يا الرجل وقال: ((أمّا هذا البيت الذي ينشده النحويون:

فيا الغُلامان اللذان فَرّا إيّاكما أن تكسِبانا شَرّا [29].

فإن إنشادهُ غير جائز، وصوابُهُ: فيا غلامان اللذان فرّا. ولعَلَّه يُريد بالنحويين الكوفيين منهم؛ لأنّهم يستدلون بهذا البيت على صحة مذهبهم)). ولا يُجوّز الاستشهاد بالشاهد الشعري المجهول، فعلى سبيل المثال يُجيز النحويون حذف لام الأمر إذا اضطر الشاعر ويستشهدون على ذلك بشاهدين، أحدهما ابن نويرة وهو قوله:

على مثل أصحاب البعوضة فاخمِش لك الويل حرَّ الوجه أو يبكِ من بكى[30].

يريد ليبك من بكى، والآخر لمجهول، وهو:

محمد تفدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفتَ من شيءٍ تَبالا[31].

وقد ردَّ المُبَرِّد هذا بتأويل بيت متمم بأنَّه محمولٌ على المعنى، لأنَّهُ إذا قال: فاخمشي فهو في موضع فلتخمشي، فعطف الثاني على المعنى، وذلك لأنَّ عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها

الجازمة، لأنَّ الجزمَ في الأفعال نظير الخفض في الأسماء. وردَّ البيت الثاني؛ لأنَّهُ غير معروف قائله وإن كان سيبويه قد استشهد به[32]. ويبدو أن الاستشهاد بالشواهد المجهولة القائلين يؤدي إلى اختلاط هذه الشواهد بالتي صنعها الرواة أو الشعراء المولدون، وفي ذلك مضار على اللغة إذ تكون القواعد غير مأخوذة ممّا هو جارٍ في الاستعمال، وبعيدة عن واقع اللغة، ولذلك وقف المُبَرِّد من الشاهد المجهول موقفاً حاسماً وقال بعدم جواز الاستشهاد به. ورفض المُبَرِّد الشاهد المصنوع، فقد منع إعمال (فَعِلَ وفَعِيل) من صيغ المبالغة عمل فعلهما وهو مذهب سيبويه استناداً إلى قول

حذِرٌ أموراً لا تَضِيرُ، وآمنٌ ما ليس مُنجيَهُ من الأقدارِ[33].

وقد أحتج المُبَرِّد بأنَّ هذا البيت موضوع مُحدث. وحجّته أنَّ (فعيلاً) اسم فاعل من (فَعُل) و(فَعُل) لا يتعدى فكذلك ما اشتق منه[34]. وأورد المُبَرِّد مسائل متفرقة من الضرورات الشعرية، وقد بلغت شواهده في باب الضرورة تسعين شاهداً، وكان منهجُهُ في ذلك تحديد الضرورة وعدم خروجها عن الأصول؛ لأنَّ الضرورة عندهُ لا تجوِّزُ اللحن[35]. ومعاودة الأصول هي الفكرة التي استقر عليها النحو بعد سيبويه، والضرورة الشعرية ليست خروجاً على القياس، وإنّما هي ضربٌ من العودة إلى الأصول ومراجعة القياس[36]. ومن هذه المسائل التي ردَّها إلى أصولها قولُهُ في اضطرار الشاعر إلى صرف ما لا ينصرف بالجواز، لأنَّه إنَّما يردُّ الأسماء إلى أصولها، وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يَجُزْ لهُ ذلك، لأنَّ الضرورة لا تجوِّز اللّحن، وإنّما يجوز فيها أن تردَّ الشيء إلى ما كان لهُ قبل دخول العلّة، نحو قولك في (رادٍّ) إذا اضطررت إليه قلت: هذا رادِد؛ لأنَّهُ فاعل في وزن (ضارب) فلحقهُ الإدغام، كما قال الشاعر:

مهلاً أُعاذلُ قد جرَّبتِ من خُلُقي أني أجودُ لأقوامٍ وإن ضننوا[37].

لأن (ضَنَّ) إنّما هو ضَنَن، فلحقَهُ الإدغام[38]. ومن المسائل التي ردها إلى الأصل، قصر الممدود ومدُّ المقصور قال: ((وللشاعر إذا اضطر أن يقصر الممدود، وليسَ له أن يمدَّ المقصور؛ وذلك أن الممدود قبل آخره ألف زائدة فإذا احتاج حذفها لأنّها زائدة، فإذا حذفها ردَّ الشيء إلى أصله، فلو مدّ المقصور لكان زائداً في الشيء ما ليس منه))[39].

ب- الأقوال المنثورة: وقد استشهد المُبَرِّد كسيبويه وغيره بالكلام المنثور الذي ثبت عن العرب في مواضع شتى من المقتضب، وجعله أدلةً على الكثير من المسائل، ومن ذلك قولهم: ((ولدت فاطمة بنت الخُرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلُهم))، واستشهد به على زيادة كان[40]، وقولهم: ((إنّهُ ضروبٌ رؤوسَ الدّارعين))، واستشهد به على صيغة المبالغة التي على وزن (فعول)[41]، وقولهم: ((إنّ أعرابياً سمع كلام خلف الأحمر فقال: يا أحمر؛ إنّ عندك لأشاوى))، استشهد به على أصل كلمة أشياء، على رأي الخليل وهو(شئياء) فقلبت الياء واواً، وأخرجه مخرج صحراء وصحارى، فكلٌ مقلوب فله لفظُهُ[42].

ج- الأمثال: واستشهد المُبَرِّد بالأمثال العربية، وقد أورد في كتابه المقتضب اثنين وأربعين مثلاً من الأمثال الصادرة من الأعراب أصحاب الحجة في الفصاحة والبيان، وهذه بعض الأمثال التي استشهد بها على مسائل نحوية متفرقة: منها قول العرب: ((لو ذاتُ سوارٍ لطمتني))، استشهد به على أنَّ: (لولا أصلها (لو) و(لا) جعلتا شيئاً واحداً وأُوقعتا على هذا المعنى، فإن حذفت (لا) من قولك (لولا) انقلب المعنى فصار الشيء في (لو) يجب لوقوع ما قبله وذلك قولك: لو جاءني زيدٌ لأعطيتُكَ ، ولو كان زيدٌ لَحَرَمَكَ ، فلولا في الأصل لا تقع إلا على اسم ولو لا تقع إلا على فعل، فإن قدّمت الاسم قبل الفعل فيها كان على فعل مضمر وذلك كقوله: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ الإسراء 100، إنّما (أنتم) رفع بفعل يفسرُهُ المذكور بعدهُ[43]. واستشهدَ بالمثل ((أحقُ الخيلِ بالركضِ المُعارُ)) في باب ((ما يُحكى من الأسماء وما يعرب))، فمن الحكاية أن تُسمّي رجلاً، أو امرأةً بشيءٍ قد عَمِلَ بعضُهُ في بعض، فما كان من ذلك فإعرابه في كلّ موضع أن يسلم على هيئةٍ واحدةٍ؛ لأنّهُ قد عَمِلَ بعضُهُ في بعض نحو: رأيت تأبطَ شرّاً ، وجاءني تأبط شرّاً، وسلمت على تأبط شراً، فلم يجز في هذا إلا الحكاية، لأنَّهُ لا يدخُلُ عامل على عامل فـ(أحقُّ الخيلِ) رفع بالابتداء، والمُعارُ خبرُهُ فهو بمنزلة الفعل والفاعل[44]. واستشهد كذلك بالمثل ((رأسكَ والسيفَ)) على حذف الفعل في باب التحذير في العطف والتكرير، فقال: ((وقد يُحذف الفعل في التكرير وفي العطف وذلك قولك: رأسك والحائط ، ورأسهُ فإنّما حذف الفعل للإطالة والتكرير، ودلَّ على الفعل بما يُشاهد من الحال، وقد دلَّ هذا على أنّه يريد: نحِّ رأسك من السيف، فتقديره في الفعل اتق

رأسك والسيف))[45]. ومن الأمثال التي استشهد بها: ((في بيتِهِ يُؤتى الحكم))، استشهد به على جواز عود الضمير على متأخر لفظاً متقدم رتبةً[46].

د- لغات العرب: وتتضح منهجية المُبَرِّد في الاستدلال بلغات العرب في أنّه أعلى من شأن اللغتين الحجازية والتميمية، واعتمدهما في استدلالاته النحويّة، وترك المفاضلة بين اللغتين، وكان يجمع بينهما في الشرح، فمِن تركه المفاضلة ومحاولته الجمع بين اللغتين؛ حديثُهُ عن (ما)، فذكر أن أهل الحجاز أعملوها عمل ليسَ فقالوا: ((ما زيدٌ قائماً فتقع مبتدأةً وتنفي ما يكون في الحال، وما لم يقع، فلمّا خلُصت في معنى (ليس) ودلّت على ما تدلّ عليه، ولم يكن بين نفيَيْهُما فصل البتة حتى صارت كُلٌّ واحدةٍ تُغني عن الأخرى – أجروها مُجراها، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَراً﴾، وقوله: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾، أمّا بنو تميم فيقولون: ما زيدٌ منطلق، يدعونها حرفاً على حالها بمنزلة (إنّما) إذا قلت: إنّما زيدٌ منطلقٌ))[47]. وحديثه كذلك عن (هَلُمَّ)، إذ ذكر اللغة الحجازية وأنّها تكون للواحد وللاثنين والجمع على لفظ واحد، وذكر اللغة التميمية إذ جعلوها فعلاً صحيحاً فيقولون: هَلُمَّ يا رجل، وللاثنين: هَلُمَّا، وللجماعة هَلُمُّوا، وللنساء: هَلُمُمْنَ لأنّ المعنى: المُمْنَ. وحديثه كذلك عن الأسماء التي على وزن (فَعالِ) من المؤنث، فبنو تميم يعاملونها معاملة ما لا ينصرف فيقولون: هذه حذامُ، ومررتُ بحذامَ، ورأيتُ حذامَ، وأهل الحجاز يقولون: هذه حذامِ، ومررتُ بحذامِ فيبنونه على الكسر[48]. كما أنه ذكر بعضاً من لغات العرب وعلل لما قالته، فمن ذلك ما حُذف استخفافاً لأنَّ ما ظهر دليل عليه، مثل قولهم في كُل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة مثل بني الحارث، وبني الهُجيم، وبني العنبر: هو بَلْعَنْبَر، وبَلْهُجيم فيحذفون النون لقربها من اللام؛ لأنّهم يكرهون التضعيف، فإن كان مثل بني النّجار والنّمر والتّيم لم يحذفوا، لئلا يجمعوا علّتين: الإدغام، والحذف ويقولون: عَلْماء بنو فلان، يريدون: على الماء فيحذفون لام على كما قال:

وما سُبقَ القيسيُّ من ضعف حيلة ولكن طفت علماء قُلفة خالد[49].

وكان لبصيرته النافذة دورٌ بارزٌ في أقيسته في مواضع كثيرة منها قوله: ((وأعلم أنَّ القياس وأكثر كلام العرب أن نقول: هذه أربعةَ عشرَكَ، وخمسةَ عشرَكَ، فتدَعهُ مفتوحاً على قولك: هذه أربعةَ عشرَ، وخمسةَ عشرَ)). وكذلك قولُهُ: ((أمَّا الأقيس، والأكثر في لغات جميع العرب أن تقول في

بيضة: بَيْضات، وفي جَوْزَة: جَوزات، وفي لَوْزة: لَوزات)). ويذكُر قوماً أو بعضاً من العرب، قال: ((وقومٌ من العرب يقولون: هذه أربعة عشرُك، ومررتُ بأربعةَ عشرِكَ، وهم قليل وله وجه من القياس))[50]. وخطّأ المُبَرِّد بعض لغات العرب، فقد خطّأ ناساً من بكر بن وائل في إجرائهم الكاف مجرى الهاء فيكسرون الكاف من ضمير المخاطبين المتصل (كم) إذا سبق بكسرة أو ياء فيقولون: (بِكِم) في (بِكُم) و (عَليكِم) في (عَليكُم) ، ويُنشدون هذا البيت:

وإنْ قال مولاهم على جُلّ حادث من الدهر رُدُّوا فضل أحلامِكِم رَدُّوا[51].

قال: ((وهذا خطأ عند أهل النظرِ مردود))[52]. وكذلك غلّط المُبَرِّد بعض العرب في تصغير (فرزدق) فقالوا: فريزق فذكر أنّه ليسَ من القياس وإنّما هو شبيه بالغلط ، وذلك لأنّ التاء من حروف الزيادة والدّال من موضعها فلما كانت طَرَفاً وكانت أشبه ما في الحرف بحروف الزيادة حذفتها، ومن قال هذا قال في جمعه: فزارق والجيد فرازد وفُريزد، لأنَّ ما كان من حروف الزيادة وما أشبهها إذا وقع أصلياً فهو بمنزلة غيره من الحروف. وهذا يجري على تحقير بنات الخمسة أحرف وكلها أصل فلا يحذف من ذلك إلا الحرف الأخير مثل: سفرجل سفيرج وشَمَرْدَل شميرد، وفي جَحْمرِش جُحَيمِر، وفي جِرْدحل جُرَيدِح[53].

ثالث مصادر السماع الحديث النبوي الشريف: استشهد المُبَرِّد في المقتضب بخمسة أحاديث، منها حديث: ((إنّ الله لا يمل حتى تملوا))، واستشهد به على أن (حتى) تأتي على أربعة معانٍ، هي: انتهاء الغاية وهو الغالب، والتعليل وبمعنى إلّا وعاطفة[54]، ومنها حدث: ((ليس في الخضراوات صدقة))، واستشهد به على أنّ (أخضر) إذا جُعل اسماً جمعته بالواو والنون فقلت: أخضرون في المذكر، وقلت خضروات في المؤنث[55]. ويُلاحظ قلة استشهاده بالحديث النبوي الشريف، وهو في هذا مثل النحاة الأوائل، فسيبويه مثلاً أحتج في كتابه بثمانية أحاديث فقط، وربما ذلك لأنهم يرون أن رواية الحديث تصح بالمعنى وتصدى لها الأعاجم والمولدون الذين يجوز عليهم اللحن، ولتعدد الروايات في الحديث الواحد، ويضاف لذلك أن الحديث لم يدون مبكراً، فلما دُوّن وانتشرت كتبه الصحيحة والمعتمدة كثر الاستشهاد به من قِبل كثير من النحويين كابن مالك وابن خروف.

المبحث الثاني : منهجية المُبَرِّد في القياس

القياس لغة هو التقدير والمساواة، تقول قستُ الثوب، إذا قَدَّرت طوله، وتقول فلان لا يُقاس بفلان، أي لا يساويه. واصطلاحاً هو إلحاقُ فرع بأصل في الحكم لعلة جامعة بينهما [56]. ويُعدّ القياس الأصل الثاني من أدلة التقعيد النحوي بعد السماع بما فيه من حدود وشروط ، وأغلب مسائل النحو قائمة على القياس، قال ابن الأنباري: ((النحو كله قياس))، وقال في تعريفه للنّحو: ((هو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب))[57]، وعليه فمَن أنكر القياس فقد أنكر النحو. ولا بدَّ للقياس من أربعة أطراف، هي: المقيس والمقيس عليه والجامع بينهما والحكم. ولا بدّ للقياس من سماع، لذلك قال السيوطيّ: ((لا بدَّ للقياس من سماع يستند عليه، إذ كيف يُقاس على ما لم يُسمع))[59]. وبعد تفتيشٍ عن منهجية المُبَرِّد في القياس وجدتُها تتلخص في أنّ القياس عنده– في المقتضب – معتمداً عليه، ومصيراً يُلجأ إليه لاستخراج أبنية اللغة المتجددة، غير أنَّه أوجب في المقيس عليه أن يكون كثيراً، وأنَّهُ لا يُؤخذ بالقليل ولا يُقاس على الشاذ، حيث قال: ((القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة)). وقال أيضاً: ((إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك))[60]. وهذا يجعل المُبَرِّد بعيداً من القياس على الشاذ، ومن أقيسته على كلام العرب قوله: ((واعلم أن القياس وأكثر كلام العرب أن تقول: هذه أربعة عشرَكَ، وخمسة عشرَكَ، فتدعه مفتوحاً على قولك: هذه أربعة عشَرَ وخمسة عشَرَ))[61]. ومنه كلامُهُ على ما جاء من ذوات الياء والواو التي ياءاتِهنَّ، وواواتهنَّ لامات وذلك قولهم: ((في رمية: رميات، وفي غزوة: غَزَوات وفي قَشْوة: قَشَوات، كما تقول في (فَعلة) نحو: حَصاة وقَناة: حصيات وقنوات، لأنَّك لو حذفت لالتقاء الساكنين لالتبس بفعال من غير المعتل فجرى ههنا مجرى غَزَوا ورَمَيا، لأنَّك لو ألحقت ألف (غَزا) وألف (رمى) ألف التثنية – للزمك الحذف لالتقاء الساكنين فالتبس الاثنان بالواحد، فكنت تقول للاثنين: غزا، ورمى فلما كان هذا على ما ذكرت لك لم تحذف))[62]. ومن أقيسته على كلام العرب أيضاً، قوله: قد سُمع عن العرب قولُهُم ثوّاب لصاحب الثياب وعطّار لصاحب العطر وبزّاز لصاحب البزّ ورجل قتّال، أي يكثر منه وكذلك خيّاط، وأصل هذا تكرير الفعل، فلمّا كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنف فعلوا به ذلك وإن لم يكن منه فعل، نحو: بَزَّاز

وعَطَّار. فإن كان ذا شيء، أي صاحب شيء بُني على فاعل، كما بُني الأول على (فعّال) فقلت: رجل فارس، أي: صاحب فرس، ورجل دارع، ونابل، وناشب، أي: هذه آلته، قال الشاعر:

وغَرَرْتَني، وزعمتَ أنَّكَ لابِنٌ بالصيف تامِرْ[63].

ومنع سيبويه قياس برَّار لصاحب البر وكذلك فكّاه لصاحب الفاكهة وشعّار لصاحب الشعير ودقّاق لصاحب الدقيق. ونقد المُبَرِّد كلام سيبويهِ لأنَّهُ رأى من ترضى عربيته يقول لصاحب البر: برَّار حتى صار لكثرة استِعمالِهِ لا يحتاج فيه إلى حجة من شعر وغيره. وردَّ عليه ابن ولّاد كعادته ووصف قولهُ في هذه المسألة بأنَّهُ ليس فيه غير الدعوى، ويبدو أن سيبويه عندما قال لا يقال هذا، كأنَّه لم يسمعْهُ من العرب، والمُبَرِّد قد سمعه، ومن سمع حجة على من لم يسمع[64]. وسوغ المُبَرِّد وعلل لما خرج عن القياس، ولكن بقلة نادرة، ومن ذلك، ما يقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب، كقولِهِ في طويل اللحية: لحْياني، وفي طويل الجُمَّة: جُمّاني، وفي طويل الرقبة: رَقَبَاني، وشَعْراني لكثير الشعر فإن نُسِبَ إليها رجل قال: جُمِّيٌّ وشعرِيّ ورقبيّ، وهناك أشياء تنسب إليها على غير قياس للبْس مرةً، وللاستثقال أُخرى وللعلاقة مرة ثالثة، والنسب إليها على القياس هو الباب، فمن تلك الأشياء قولهم في النسب إلى زَبينه: زَباني وإنّما الوجه: زبني، كقولك في حنيفة: حنفيّ، وفي ربيعة: رَبَعي. ويري المُبَرِّد جواز مخالفة القياس لتحقيق معنى بلاغي. وخير مثال على ذلك إجازته الجمع بين فاعل نِعْمَ وبِئْسَ وتمييزه كقولك: نعم الرجلُ رجلاً زيدُ، فقولك (رجلاً) توكيد لأنَّهُ مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً، واستشهد بقول الشاعر: تزوّد مثل زادِ أبيكَ فينا فنعمَ الزادُ زادُ أبيكَ زادا[65]. ومذهب جُمهور البصريين وسيبويه المنــع، واحتجوا على ذلك بأنَّ المقصود من المنصوب الدلالة على الجنس وأحدهما كاف عن الآخر. وحجـة المُبَرِّد في الجواز هي قصد الغُلوّ في البيان والتوكيد[66]. ووجدتُ المُبَرِّد عند تعارض السماع والقياس يأخذ بالسماع ويترك القياس، ومن أمثلة ذلك قوله: أغيلت المرأة وقياسه (أغالت) ، ولحِحَتْ عينه وقياسه (لحَّت)، وألبُب في قول الشاعر:

قد علمت ذاكَ بَناتُ ألْبُبِهِ[67].

وهو جمع لبّ، وقياسه (أُلُبّ)[68].

(4) وإذا تعارض نقلان فإن المُبَرِّد يأخذ بأرجحهما، ومن ذلك قول طَرَفَة:

ألا أيُّهذا الزاجري أحضرُ الوغى وأنْ أشهدَ اللذاتِ هل أنت مُخلدِي[69].

فقد ورد الفعل (أحضر) بروايتين، إحداهما الرفع، على أنه فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، والأخرى النصب، على أنه منصوب بـ (أنْ) مضمرة، وقد رجح المُبَرِّد رواية الرفع لأنها موافقة للقياس[70]. والعلل التي استخدمها المُبَرِّد في القياس أربع علل، هي: إيثار الخفة، ومنع اللبس، والحمل على النظير، والعوض. ومن أمثلة **إيثار الخفة** قوله: ((إنَّ كُلَّ اسمٍ بنيتَهُ من (فِعل) من هذه الأفعال التي هي (فَعَلَ) فبناء الاسم (فاعل) كما يجري في غيرها ، فتقول من غزوت: هذا غازٍ ، ومن رميت: هذا رامٍ ، ومن خشيت: هذا خاشٍ. أمَّا في موضع النصب فتقول: رأيت قاضياً وغازياً لخفة الفتحة ، كما كنت تقول في الفعل لن يغزوَ ، ولن يرميَ))[71]. ومن أمثلة **منع اللبس** قوله: ((لام الخفض التي يسميها النحويون لام الملك فهي مكسورة مع الأسماء الظاهرة ومفتوحة مع الأسماء المضمرة، وأصلها الفتح كما يقع مع المضمر نحو: المالُ لَك، والمال لَنا، والدراهم لكم ولهم ، فإذا قلت: المالُ لِزيد كسرتها، لئلا تلتبس بلام الابتداء ولم تكن الحركة فيها إعراباً، وموضع الالتباس أنَّك لو قلت: إن زيداً لهذا، وإنَّ عمراً لذاك، وأنت تريد لام الملك، لم يدر السامع أيَّهما أردت: إنَّ زيداً في ملك ذاك، أو إنَّ زيداً ذاك؟ وكذلك الأسماء المعربة إذا وقفت عليها فقلت: إنَّ هذا لزيد لم يدر أهو زيدٌ أم هو لهُ))؟[72]، ومن أمثلة **الحمل على النظير**: تشبيه (ما) بـ (ليس)، و (ليسَ) فعلٌ و(ما) حرفٌ، والمعنى واحد. ومن أمثلة **العوض**: تصغير سفرجل: على سفيرج وفي الجمع: سفاريج، فتُجعل هذه الياء عوضاً ممّا حُذف ودليلاً على أنّهُ حُذف من الاسم شيء[73].

المبحث الثالث : منهجية المُبَرِّد في الإجماع

الإجماع في اللغة هو الاتفاق، واصطلاحاً هو: ((إجماع نُحاة البلدين البصرة والكوفة))[74].

وأول من جعل الإجماع أحد الأدلة النحوية هو سيبويه في كتابه[75]. ومنهجية المُبَرِّد في الإجماع النحوي تتلخص في أنه يرى أن اتفاق العرب على النطق بشيء من كلامهم نوع من أنواع الإجماع الذي لا تجوز مخالفته[76]، ولم أجد له قولاً يخالف هذا النوع من الإجماع. ويرى أنّ إجماع نحاة البصرة نوع آخر من أنواع الإجماع الحجة الذي لا تجوز مخالفته[77]، ونتيجةً لهذا خطّأ الكوفيين

في بعض المسائل، فقد خطّأهم في قولهم بعدم جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، فلا يجوز عندهم: راكباً جاء زيد، فقال المُبَرِّد تعليقاً على ما ذهب إليه الكوفيون: وهذا خطأٌ؛ لأن إجماع النحويين على جوازه بالنقل والقياس، أما النقل فقولهم في المذل ((شَتّى تؤُوبُ الَحلَبةُ))، فشتى: حال منصوبة مُقدمة على الفعل العامل فيها، وأما القياس فلأن العامل فيها متصرف، وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفًا، وإذا كان عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه[78]. وخطّأ المُبَرِّد الكوفيين لمخالفتهم إجماع النحويين في قولهم: بجواز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو قولك: إلاَّ طَعَامَكَ مَا أكل زَيد. فقال رداً عليهم: هذا فاسد لمخالفته إجماع النحويين الذين منعوا تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام ؛ لأنه يؤدي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وذلك لا يجوز؛ لأنها حرف نفي يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام ، وكما أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله ؛ فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها[79]. وخطّأهم كذلك في قولهم بجواز ترخيم الاسم. الثلاثي إذا كان وسطه متحركًا وذلك نحو : في عنق ياعُنُ فقال رداً عليهم: وهذا مخالف لما أجمع عليه النحويون الذين ذهبوا إلى أن الترخيم يكون في الاسم المنادى إذا كثرت حروفه طلبًا للتخفيف، والاسم الثلاثي في غاية الخفة[80]. وعلى الرغم من أنّ مخالفة البصريين عنده غيرُ جائزة، فإنه خَرَقَ إجماعَهم في مسألتين، الأولى: حينما ذهب إلى أن (كان) تزاد مفردة لا اسم لها ولا خبر، وأنكر زيادتها في قول الفرزدق:

فكيف إذا رأيتُ ديارَ قوم وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ[81].

وخرّج البيت على أن قوله (لنا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدمٌ عليها، وواو الجماعة المتصلة بها اسمها، والتقدير عنده هو: وجيران كرام كانوا لنا[82]. فخالف بذلك البصريين الذين ذهبوا إلى أن (كان) زائدة في قول الفرزدق بين الصفة والموصوف. والمسالة الثانية التي خرق فيها إجماع البصريين، إجازتهُ تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً، فأجاز في مثل تفقَّأت شحماً، وتصَبَّبَتْ عرقاً، أن يقال: شحماً تفقّأت وعرقاً تصبّبت خلافاً للبصريين الذين لا يجيزون ذلك واستدل المُبَرِّد فيما ذهب إليه بقول السعدي:

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب[83].

فقدم التمييز لما كان العامل فعلا[84].

المبحث الرابع : منهجية المُبَرِّد في الاستصحاب

عرّف الأنباري الاستصحاب بقوله: ((هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل))[85]. ومنهجية المُبَرِّد في الاستصحاب تتمثل في اعتماده عليه في تقرير بعض المسائل النحوية، ومنها ذهابه إلى أن الأصل في الأسماء التنكير؛ لأن الاسم النكرة هو الواقع على كلّ شيء من أمته، ولا يختص به واحد دون آخر، ولأن النكرة لا تحتاج في دلالتها على المعنى الذي وضعت له إلى قرينة بخلاف المعرفة فإنَّها تحتاج إلى القرينة وما يحتاج إلى شيء فرع عما لا يحتاج إليه[86]. وذهابه إلى أن الأصل في الأسماء التنوين، فقال: ((فالتنوين في الأصل للأسماء كلها علامة فاصلة بينها وبين غيرها، وأنَّه ليس للسائل أن يسأل: لِمَ انصرف الاسم؟ فإنَّما المسألة عما لم ينصرف، ما المانع من الصرف؟ وما الذي أزالَهُ من منهاج ما هو اسم مثلُهُ؟ إذا كانا في الاسمية سواء))[87]. ومنها ذهابه إلى أن الأصل في حروف الجرّ ألّا تعمل إذا حُذفت إلّا بعوض، فقال: ((لا يُجَوِّز قول بعضهم: اللهِ لأفعلنَّ، يريد الواو فيحذفها، وهو ليس جيداً في القياس ولا معروفاً في اللغة ولا جائزاً عند كثير من النحويين، فحرف الجر لا يحذف إلا بعوض))[88].

الخاتمة:

بعد إجراء جولات في كتاب المقتضب، بحثاً عن منهجية المُبَرِّد في الاستدلالات النحوية، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- الأدلةُ النحويّةُ التي اعتمد عليها المُبَرِّد في كتابه المقتضب وفي منهجه النحوي أربعةٌ، هي: الدليل الأول: السماع، وقد جعل له ثلاثةَ مصادر هي: القرآن الكريم وقراءاته، وكلام العرب المتمثل في: (الشعر والأقوال المنثورة والأمثال واللغات). والحديث النبوي. والدليل الثاني: القياس، والدليل الثالث: الإجماع، والدليل الرابع: الاستصحاب.

2- جعل المُبَرِّد القرآن الكريم المصدر الأكثر أهميةً من بين مصادره السماعية؛ فقد أورد في المقتضب اثنتي عشرة وستمائة أية، فتكون بذلك الشواهد القرآنية هي الشواهد الأوفر حظاً. واتخذ القراءات القرآنية مصدراً من مصادر الاستدلال النحوي، غير أنه ضبط الاستدلال بها بأن تأتي موافقةً للقياس النحويّ، ومتى ما خالفت القياس النحويّ فإنه يردُّها، بل ويطعن فيها ويلحنِّها.

3- استعان بكلام الفصحاء في التقعيد، واستشهد بالشعر الجاهليّ، وبشعر صدر الإسلام، ولم يستشهد بشعراء عصره العباسيين، وابتعد عن الروايات الشعرية الشاذة، والمجهولة والمصنوعة.

4- أورد المُبَرِّد في باب الضرورة الشعرية تسعين شاهداً، وكان منهجه في ذلك تحديد الضرورة وعدم خروجها عن الأصول؛ لأنَّ الضرورة عندهُ لا تجوِّزُ اللحن.

5- أعلى من شأن اللغتين الحجازية والتميمية، واعتمدهما في استدلالاته النحويّة، وترك المفاضلة بينهما، وجمع بينهما في الشرح كثيراً، وخطّأ بعض لغات العرب، واستشهد بالحديث النبوي بقلة.

(6) جعل المُبَرِّد القياس معتمداً عليه لاستخراج أبنية اللغة المتجددة، غير أنَّه أوجب في المقيس عليه الكثرة، وعند تعارض السماع والقياس يأخذ بالسماع، وإذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما، واستخدم في القياس أربع علل: إيثار الخفة، منع اللبس، والحمل على النظير، والعوض.

(7) الإجماع عنده نوعان: إجماع العرب، وإجماع نحاة البصرة وكلاهما حجة لا تجوز مخالفته.

(8) اعتمد المُبَرِّد على الاستصحاب في تقرير عديد من المسائل النحوية.

Methodology of AL-Mobard in grammar evidences

Abstract:

This study aimed to highlight the methodology of AL-Mobard in Arabic grammar evidence through his book (the brief).

This research consists of four chapters:

Chapter one: hearing, Chapter two: measuremen, Chapter three: consensus ,Chapter four: alastsahab.

To achieve that goal the two researchers made two things: first of all, exclude all the evidences of Arabic grammar of AL-Mobard, which amounted to four, namely, hearing, measurement, consensus alastsahab. And the second one they found that he made the

Holy Quran readings the source of the first hearing and then the poetry in which he distanced himself from strange and unknown accounts. Then the language of Arabs, especially the Hijaz and Tamim language and then the *Hadith* but few.

He also made the measurement dependent on it and stipulated the abundance.

And the consensus of the Arabs and the consensus of the Basrien argument cannot be violated , he is taking into consideration the alastsahab in the report of many grammatical issues.

Key words: methodology - AL-Mobard - evidence – grammar - the brief.

[1] المقتضب: المُبَرِّد، 7/1.

[2] الإغراب في جدل الإعراب: ص 81.

[3] المقتضب: 175/3.

[4] المرجع السابق نفسه: 202/3.

[5] المرجع السابق نفسه: 144/4

[6] المرجع السابق نفسه: 4/ 245

[7] المرجع السابق نفسه: 4/ 392.

[8] من شواهد سيبويه التي لم ينسبها لقائل، الكتاب: 392/1.

[9] النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، 79/1، والمقتضب: 124/4.

[10] النشر في القراءات العشر: 251/2، والمقتضب: 124/4-125.

[11] البحر المحيط: 419/5، والمقتضب: 155/4.

[12] النشر: 326/2، والمقتضب: 134/2.

[13] النشر: 310/2، والمقتضب: 171/2.

[14] النشر: 371/2، والمقتضب: 195/4.

[15] النشر: 291/2، والمقتضب: 267/4.

[16] النشر: 82/1، والمقتضب: 12/2.

[17] معاني القرآن: الأخفش سعيد بن مسعدة، 373/1، والمقتضب: 123/1.

[18] الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكي بن أبي طالب، 264/2، والمقتضب: 105/4.

[19] مقدمة المقتضب: عبد الخالق عضيمة 119/1.

[20] الأحرف السبعة للقرآن الكريم: الداني، ص57.

[21] الكتاب: سيبويه، 74/1.

[22] الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، 29/1.

[23] المحصول: فخر الدين الرازي، ص23.

[24] غيث النفع في القراءات السبع: أبو الحسن الصفاقسي، ص50.

[25] البحر المحيط: 7/ 216.

[26] النشر: 32/1.

[27] المقتضب: 191/1

[28] المقتضب: 243/4. من شواهد سيبويه: 197/2.

[29] المقتضب: 132/2، وديوان تميم بن نويرة، ص 66 والبيت من شواهد سيبويه: 695/1.

[30] المقتضب: 132/2.

[31] من شواهد سيبويه التي لم ينسبها لقائل، الكتاب: 426/1.

[32] المقتضب: 115/2-117، الكتاب: 113/1، البيت لأبي يحيى اللاحقي، وورد البيت في خزانة الأدب: رقم الشاهد 605.

[33] المقتضب: 116/2- 118.

[34] المرجع السابق نفسه: 354/3.

[35] الضرورة الشعرية: السيد إبراهيم محمد، ص 29.

[36] المقتضب: 354/3 ، والكتاب: 316/3، والبيت لقَعْنب بن أم صاحب، ورد في ديوان الحماسة: أبو تمام، ص234.

[37] المقتضب: 3/ 535.

[38] البيت لقعنب ابن أم صاحب: ديوان الحماسة: لأبي تمام، ص 208.

[39] المقتضب: 116/4.

[40] المرجع السابق نفسه: 114/4.

[41] المرجع السابق نفسه: 4/ 311.

[42] المقتضب: 76/3-77 ، ومجمع الأمثال: الميداني، 174/2.

[43] المقتضب: 10/4، وفي مجمع الأمثال89/1.

[44] المقتضب: 215/3، وفي مجمع الأمثال: 52/1.

[45] المقتضب: 102/4، وفي مجمع الأمثال: 72/2.

[46] المقتضب: 188/4.

[47] المرجع السابق نفسه: 49/3-50.

[48] المرجع السابق نفسه: 251/1، والبيت نُسِبَ إلى الفرزدق وغير موجود في ديوانه.

[49] المقتضب: 179/2.

[50] المرجع السابق نفسه: 269/1 -270.

[51] ينظر المقتضب: 249/2-250.

[52] البيت للحطيئة ، وورد في ديوانه: بشرح أبي سعيد السكري، ص41

[53] المقتضب: 205/3، و ورد الحديث في مسند أحمد برقم 4148

[54] المقتضب: 218/2، و ورد الحديث في سنن البيهقي الكبرى بالرقم 1029.

[55] لسان العرب: ابن منظور، 187/6.

[56] الإغراب في جدل الإعراب: ص93.

[57] إنباه الرواة: جمال الدين القفطي، 267/2.

[58] الاقتراح في أصول النحو: جلال الدين السيوطي، ص 21.

[59] المقتضب: 107/1.

[60] المرجع السابق نفسه: 179/2.

[61] المرجع السابق نفسه: 193/2.
[62] المرجع السابق نفسه: 179/2.
[63] المرجع السابق نفسه: 193/2.
[64] المرجع السابق نفسه: 161/3.
[65] ديوان جرير، ص 107.
[66] المقتضب: 161/3-162، والكتاب: 382/3.
[67] من شواهد سيبويه التي لم ينسبها لقائل، الكتاب: 403/2.
[68] المقتضب: 150/2.
[69] ديوان طرفة: ص 46.
[70] المقتضب: 189/1.
[71] المرجع السابق نفسه: 254/1- 256.
[72] الجنى الداني في حروف المعاني: ص 96.
[73] المقتضب: 119/1.
[74] الاقتراح: ص 66.
[75] الكتاب: سيبويه، 19/2، والأصول في النحو: ابن السراج: ص127- 128.
[76] المقتضب : 296/2.
[77] المرجع السابق نفسه: 175/2.
[78] المرجع السابق نفسه: 118/4.
[79] المرجع السابق نفسه: 147/2.
[80] المرجع السابق نفسه: 111/4.
والبيت بديوان الفرزدق: ص 98.] 81[
[82] المقتضب: 116/4، والكتاب: 153/2، والبحر المحيط: 187/6.
[83] البيت للمخبّل السعدي: ورد في خزانة الأدب: 3/ 212
[84] المقتضب: 36/3- 37، والكتاب: 1/ 104 -105.
[85] الإغراب في جدل الإعراب: ص141.
[86] المقتضب: 276/4.
[87] المرجع السابق نفسه: 309/3.
[88] المرجع السابق نفسه: 336/2.

المصادر والمراجع:

- الأحرف السبعة للقرآن الكريم: عثمان بن سعيد الداني، ت: عبد المهيمن طحان، جدة، ط الأولى 1997م.
- والأصول في النحو: ابن السراج، ت: عبد الحسين الفتلي، ط الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت 1987م.

–الإغراب في جدل الإعراب: ابن الأنباري أبو البركات كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمد، ت: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط الثانية 1971م.

– إنباه الرواة: جمال الدين القفطي، ت: محمد أبي الفضل، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1 1950م.

– الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن الحاجب، ت: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف، العراق، ط1 1982م.

– الاقتراح في أصول النحو: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، ت محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط الأولى، 1989م.

– الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي الحسن بن قاسم، ت: الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم دار الآفاق الجديدة، ط الثانية 1983م.

– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي، ت: عبد القادر بن عمر، ط الأولى، 1989م.

ديوان تميم بن نويرة، تحقيق: الأستاذ عبد العزيز رباح، منشورات المكتب الإسلامي، دمشق، ط الأولى1964م.

ديوان جرير: ت: الدكتور نوري حمودي القيسي، دار الرشيد للنشر، ط الأولى 1982م. –

ديوان الحطيئة: بشرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت ط الأولى 1967م. –

ديوان الحماسة: لأبي تمام، ت: أحمد حسن، دار الكتب العلمية، ط الأولى 1998م. –

ديوان طرفة بن العبد، ت: المحامي فوزي عطوي، الشركة اللبنانية، بيروت، 1969م. –

سنن البيهقي الكبرى: أبو بكر البيهقي، محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الثانية 2003

الضرورة الشعرية: السيد إبراهيم محمد، ط الثانية، دار الأندلس للطباعة والنشر، 1981م. –

– غيث النفع في القراءات السبع: أبو الحسن الصفاقسي ، دار الكتب العلمية، بيروت، ت: أحمد محمود عبد السميع، ط الأولى 2004م.

الكتاب: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي،القاهرة،ط 3 1988

– الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكي بن أبي طالب، ت: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط الرابعة 1987م.

لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط الثالثة 1994م. –

– مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، ط الثانية 1955م.

– المحصول: فخر الدين الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر التيمي، ت: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط الثالثة 1997م.

– معاني القرآن: الأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، ت: عبد الأمير محمد أمين الورد، ط2 1981م.

المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المُبَرِّد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، دار إحياء التراث العربي، ط1 1994م.

– النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، ت: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، ط الثانية 1999م.